Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الإسلام، ولا يجوز لنبى إغفاله ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصومًا من الكبائر والصغائر، وإن علياً، رضى الله عنه، هو الذى عيّنه رسول الله، وقد أتوا بنصوص ينقلونها، ويؤولونها على مقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنة، ولا نقله الشريفة، بل أكثرها موضوع، أو مطعون فى طريقه... (وهذا زعم من قِبَل المتشيّعين، والأمر ليس كذلك)، إنما الإمامة من المصالح العامة المفوضة إلى نظر الخلق، ولو كانت من أركان الدين لكان شأنها شأن الصلاة، ولكان يستخلف فيها، كما استَخْلَفَ أبا بكر فى الصلاة ...»[1].

وأخذت هذه الفرق فى وضع الأحاديث اختلافًا وكذبًا على رسول الله.واستباحوا لأنفسهم وضع الحديث، ونسبته كذبًا إلى رسول الله، وخاصة بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - وبعد الفترة الأولى فى عهد الصحابة (عهد أبى بكر وعمر)، أصبح الكذب أسهل وأكثر، وقد كان تحقيق الخبر أصعب.. ومثال ذلك: أن بشيرًا العدوى جاء إلى ابن عباس؛ فجعل يحدّث ويقول: قال رسول الله، قال: فجعل ابن عباس لايأذن لحديثه(أى لا يصغى إليه)، ولاينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالى لا أراك تسمع لحديثى ؟ أحدثك عن رسول الله، ولا تسمع؛ فقال ابن عباس: إنا كنا زمنًا إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا؛ فلما ركب الناس الصعب، والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[2].

وهو أمر يوضح أن قبول الحديث ليس سهلاً، بل أمر يحتاج إلى تحرّى دقة الخبر، ومدى صدقه..

وحينما كثرت فتوحات الدولة الإسلامية، ودخل إليها أمم كُثر، من الفرس، والروم، والبربر ، والمصريين، والسوريين وغيرهم، كان من بين تلك الأمم أناس لم

---

[1] مقدمة ابن خلدون، ص ١٧٠، ١٨٤.

[2] رواه مسلم فى صحيحه.